قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٢٨٧ لسنة ٢٠٠٨

بشأن الموافقة على عقد الاتفاق التنفيذى

الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمى لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بمنطقة بحيرة السد - محافظة أسوان

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على عقد الاتفاق التنفيذى الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمى لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بمنطقة بحيرة السد - محافظة أسوان، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ شوال سنة ١٤٢٩ هـ

(الموافق ٤ أكتوبر سنة ٢٠٠٨م)

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى غرة ذى الحجة سنة ١٤٢٩هـ (الموافق ٢٩ نوفمبر سنة ٢٠٠٨م).

عقد اتفاق تنفيذى

بين حكومة جمهورية مصر العربية

وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة

بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمى لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة

برنامج الأغذية العالمى - البرنامج القطرى ٢٠٠٧-٢٠١١

البند الثالث :

توفير سبل الحياة وخلق أصول ثابتة للمجتمعات الريفية الفقيرة

البند الفرعى بشأن المجتمعات المستقرة بمنطقة بحيرة السد - محافظة أسوان

عقد اتفاق تنفيذى

بين جمهورية مصر العربية

وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة

بشأن مساعدات البرنامج لخلق أصول ثابتة بمنطقة بحيرة السد العالى

حيث إن حكومة جمهورية مصر العربية (المشار إليها فيما بعد بالحكومة) وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة (المشار إليه فيما بعد ببرنامج الأغذية العالمى) قد توصلا لاتفاق بشأن المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمى بموجب الاتفاقية الأساسية الموقعة بين الحكومة المصرية وبرنامج الأغذية العالمي فى ٥ سبتمبر ١٩٦٨

وحيث إن برنامج الأغذية العالمى قد وافق على توفير هذه المساعدات فى إطار وبشروط حددها المجلس التنفيذى للبرنامج القطرى فى أكتوبر ٢٠٠٠ وفى إطار خطة عمليات البرنامج القطرى الموقع بين كل من وزير الزراعة واستصلاح الأراضى ممثلاً للحكومة المصرية والمدير القطرى لبرنامج الأغذية العالمى بمصر.

وحيث إن الحكومة المصرية قد طلبت مساعدات من "برنامج الأغذية العالمى" لتنفيذ البند الثالث الوارد باليرنامج القطرى بشأن "دعم سبل الحياة وخلق أصول للمجتمعات الريفية الفقيرة المشار إليه فيما بعد بالمشروع.

وبناءً عليه ولرغبة كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى فى تبادل التعاون من خلال المشروع السابق ذكره قد وافقا على ما يلى:

(المادة الاولى)

هدف ووصف المشروع المقدم

من الحكومة واغراضه والمساعدات المقررة له من برنامج الاغذية العالمى

(١-١) مضمون سياسة المشروع :

يساعد هذا المشروع المجتمعات الفقيرة على مجابهة المشكلات والقيود التى تعوقهم مثل الفقر وأمراض سوء التغذية، بالإضافة إلى زيادة معدلات البطالة وضعف عائد الأراضى الزراعية والثروة الحيوانية. يهدف المشروع إلى تحقيق أفضل استغلال لموارد المياه والأراضى الزراعية فى منطقة بحيرة السد لتسهيل الحصول على أصول منتجة كمصادر دخل للأسر الريفية الفقيرة حيث تنتشر الزراعات الموسمية التى تعتمد على ارتفاع وانحصار منسوب المياه فى بحيرة السد مما يسمح بزراعة نوع واحد فقط من الزراعات وهو أمر غير مجدى اقتصاديًا.

علاوة على ذلك يعانى سكان تلك المناطق من الظروف المعيشية الصعبة وانعدام الخدمات الأساسية. أظهرت دراسة حديثة تمت بمعرفة برنامج الأغذية العالمى أن منطقة بحيرة السد والتى تتلقى مساعدات من برنامج الأغذية العالمى من أشد المناطق فقراً فى صعيد مصر كما أنها تعانى من نقص شديد فى الخدمات الأساسية.

يعتبر هذا المشروع امتداداً للبرنامج القطرى السابق (٢٠٠٢-٢٠٠٦) حيث تم إنشاء وتشغيل ثلاث قرى تشتمل على الخدمات الأساسية كما تم إنشاء أنظمة رى دائم تعمل على مدار العام تخدم أكثر من ٢٠٠٠ فدان مستزرعة حديثًا. يعتبر منتفعى منطقة بحيرة السد من أشد الفئات فقراً ليس فى محافظة أسوان فحسب ولكن مقارنة بمحافظات أخرى فى مصر الوسطى - العليا كما أظهرت الدراسة سالفة الذكر أن الفئات الذين سبق لهم الانتفاع من مساعدات البرنامج كمستفيدين من الزراعات الشاطئية على اقتناع تام بأن انتقالهم للقرى الجديدة هى خطوة للأمام نحو تحقيق ظروف معيشية أفضل وسيقوم المشروع خلال فترة الامتداد هذه بإضافة قرية جديدة للثلاث قرى التى سبق إنشاؤها فى المرحلة السابقة.

(١-٢) تحليل المشكلة :

استفادت مصر فى السنتين الماضيتين من النمو الاقتصادى الذى تراوح بين ٣ إلى ٦٪ سنويًا ، غير أن هذا المعدل لا يُظهر تباين مستوى الفقر بين منطقة وأخرى، فبينما شهدت المناطق الحضرية نمواً اقتصاديًا وصل معدلها إلى ما يقرب من (٨٪) إلا أن مناطق أخرى مثل صعيد مصر شهد معدل نمو سلبي بالنسبة لدخل الفرد ، وقد كانت محافظات الصعيد المصنفة الأكثر فقراً هى أشد المناطق تعرضًا لانعدام الأمن الغذائى بمصر حيث إن (٣٤,٢٪) تقريبًا من سكان تلك المناطق يعيشون تحت خط الفقر كما أن حوالى (٣٦,٤٪) من إجمالى السكان يقومون باستهلاك معدلات أقل من الأساسيات اللازمة لاحتياجاتهم الغذائية اليومية المفروضة وإن حوالى (٥٥٪) ممن يعانون من الفقر المدقع فى مصر يتمركزون فى محافظات الصعيد التى تتضح مظاهر الفقر فيها فى أسوأ صورها.

ساعد انتشار الحيازات الزراعية الصغيرة عى زيادة معدلات الفقر فى تلك المناطق حيث إن حوالى (٤٧٪) من ملاك الأراضى الزراعية فى صعيد مصر يصنفوا من شريحة المعدمين فقد بلغ نصيب الفرد من الأراضى الزراعية الصالحة للزراعة أقل من فدان بينما تتراوح الحيازات الزراعية لـ (٣٥٪) منهم من فدان إلى ثلاثة أفدنة وبذلك تمثل الحيازات الصغيرة أكثر من (٥٪) من إجمالى الأراضى الزراعية فى إقليم مصر العليا كما وأن حجم مساحة الحيازات الزراعية تعتبر مؤشراً هامًا فيما يتعلق بقيمة الأصول والاحتمالات المستقبلية للإنتاج الغذائى. هذا بالإضافة إلى أن أصحاب الحيازات الصغيرة (أقل من ثلاثة أفدنة) يتم تصنيفهم أيضًا كفقراء إذ أنهم يعانون ضآلة العائد من الزراعة مقترنًا بنوع المحاصيل منخفضة العائد الاقتصادى التى يقومون بزراعتها مصحوبة بخدمات إرشادية غير مناسبة، وفى نفس الوقت عدم القدرة على شراء ثروة حيوانية كما لا يتاح له فرص الاقتراض والائتمان.

وحتى تتمكن الأسر من مواجهة ظروف الفقر ولمواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة تشجع تلك الأسر الفقيرة أطفالها خاصة الصبية على العمل كما تُحرم الفتيات من التعليم هذا بالإضافة إلى قيامهم بدفع قيمة مشتريات واحتياجات الأسرة بالآجل مقتصرين على الحد الأدنى من الكم والنوع فى غذائهم كما يشتركون فيما يسمى بنظام الجمعية وذلك بدفع مبلغ شهرى لمدة محددة لمجموعة محددة ويتم جمعها بالتناوب.

ونتيجة للفقر يعانى فقراء سكان الريف بإقليم مصر العليا صعوبة فى توفيرالتغذية المناسبة فقد بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من أمراض التقزم (قصر القامة) على المستوى القومى ١٥,٦٪ مقارنة بنسبة الأطفال الذين يعانون من نفس المرض فى قرى صعيد مصر والتى بلغت أكثر من ٦٠٪، كما أن هناك أيضًا تفاوتًا كبيراً بين معدل انتشار مرضى الهزال ونقص الوزن بين الأطفال على المستوى القومى إذا ما قورنت بمعدل انتشار نفس المرضين فى قرى الصعيد والتى بلغت ٥٪ لأمراض الهزال و١٢٪ لأمراض نقص الوزن. لقد أظهر المسح الميدانى الذى أجرى بمعرفة برنامج الأغذية العالمى على أسر المنتفعين فى مناطق عمل المشروع أن ٣٠٪ من الأمهات يعانون من نقص فيتامين أ بينما ينتشر مرض الأنيميا بين النساء والأطفال دون الخامسة بنسبة ٩٠٪ و٩٧٪ على التوالى ويعانى أكثر من ٢٥٪ من الأطفال عينة الدراسة من أمراض نقص الوزن والهزال والذى صنف على أنه ظاهرة متكررة فى ١٣٪ من الحالات التى تم بحثها.

إن انتشار الفقر وأمراض سوء التغذية فى صعيد مصر مظهر يتناقض مع تطبيق الحكومة لبرنامج شامل يعمل على توفير الدعم الحكومى لمواد غذائية محددة وينفذ تحت شعار حماية المستهلك الفقير حيث إن تلك الفئات الفقيرة والهشة فى صعيد مصر غير قادرة على الاستفادة الكاملة من تلك البرامج التى مازالت تمثل عبئًا على العجز الموجود بالفعل فى الموازنة وميزان مدفوعات الدولة والذى يقدر بما يزيد عن ٧ مليار دولار

و٣١,٥ مليار دولار على التوالى وتقوم الحكومة المصرية حاليًا بإصلاح هذه البرامج (بطاقات التموين) حتى يصل الدعم لمستحقيه من الفقراء دون غيرهم بالإضافة إلى تحسين نوعية المواد الغذائية المقدمة. وفى هذا الشأن يمكن لبرنامج الأغذية العالمى أن يساعد على سد تلك الفجوة وتقديم مساعداته للفقراء المعدمين لحين قيام الحكومة بالانتهاء من إصلاح برامج الدعم الغذائى.

(١-٣) مبررات مساعدات برنامج الأغذية العالمى:

تلعب مساعدات برنامج الأغذية العالمى دوراً تحفيزيًا هامًا وذلك مقابل فعالية استخدامات مساهمات الحكومة وفى نفس الوقت تسهم المعونة الغذائية فى توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية لسكان تلك المناطق التى تعانى من انعدام الأمن الغذائى ومن المقرر أن تساعد الأنشطة التنموية التى سيتم تنفيذها بموجب هذا الاتفاق على تحسين المستوى الاقتصادى لتلك الأسر مع ضمان توفير الغذاء لفترة زمنية على المدى الطويل.

٢ - أهداف المشروع :

(٢-١) الأهداف طويلة المدى :

تمشيًا مع استراتيجية الحكومة المصرية لتنمية المناطق الريفية والتزامها نحو زيادة الاستثمار فى منطقة صعيد مصر فإن الأهداف طويلة المدى لهذا المشروع تشمل مساعدة الأسر والمجتمعات الفقيرة التى تعانى دائمًا من نقص الغذاء على زيادة دخلهم من العائد الزراعى والثروة الحيوانية وتوفير الخدمات الأساسية من خلال خلق أصول مادية واجتماعية وبشرية .

(٢-٢) الأهداف المباشرة للمشروع والتى تتمثل فيما يلى :

(أ) تمكين المجتمعات التى تعانى من الهشاشة من خلال دعم المنظمات المجتمعية وتشجيع الاستقلالية الفردية اقتصاديًا .

(ب) خلق أصول مادية تساعد على تحسين مستوى المعيشة داخل تلك المجتمعات .

(جـ) العمل على زيادة دخل الأسر من النشاط الزراعى والثروة الحيوانية وتحسين الخدمات الأساسية .

(د) توفير فرص التدريب للمنتفعين لتحسين مهاراتهم ورفع درجة الوعى لديهم لأهمية العادات الغذائية والصحية السليمة .

(٢-٣) الانشطة ومردودها المخطط لها :

مخرج ١ - تمكين المجتمعات الهاشة :

يتم تمكين تلك المجتمعات للمشاركة فى جميع مراحل التخطيط والمتابعة والتقييم للمشروع، كما سيتم تطبيق دليل تنمية المجتمعات بالمشاركة والذى تم تطويره بالتعاون مع هيئة التنمية الألمانية (GTZ) لأكثر مدى ممكن. بل أكثر من ذلك سوف يتم تدريب ٣٠ ممثل عن المؤسسات المجتمعية المحلية على مهارات التفاوض والاتصال وإدارة الأعمال والضوابط التنفيذية والمالية الداخلية وكذلك تكنولوجيا المعلومات.

كما سيتسم التأكيد على مشاركة السلطات المحلية على مستوى المحافظة وذلك من خلال عضوية تتناول المسائل الاستراتيجية لإدارة المشروع وسوف ينضم لهذه اللجنة ممثلوا عن هيئة تنمية بحيرة السد العالى وأيضًا المؤسسات المجتمعية والقطاع الخاص إن إمكن ذلك.

مخرج ٢ - خلق أصول مادية :

سوف تساعد المعونة الغذائية الفقراء من العمالة غير المهرة بمناطق عمل المشروع على المشاركة فى أنشطة المشروع بهدف مساعدتهم على خلق أصول مادية تساعد على تحسين ظروفهم المعيشية. وبموجب هذا الاتفاق سيتم استصلاح أراضى جديدة وإنشاء مساكن جديدة يشارك فى تنفيذها منتفعى عدد أربعة قرى جديدة يتم تخصيص خمسة أفدنة لكل أسرة.

من المتوقع أن تبنى نتائج البرنامج القطرى الحالى على نتائج البرنامج القطرى السابق والتى سوف تؤدى إلى تحقيق الأصول المادية المستهدفة وهى:

المشاتل، المزارع الإرشادية التى سيتم إنشاؤها تحت شعار الغذاء من أجل العمل. كما سينظر إلى تلك الأصول على أنها مراكز تميز بالمنطقة يتم من خلالها استعراض أفضل التطبيقات الزراعية وتيسر تقديم التدريب العملى للمنتفعين بالإضافة إلى توفير أفضل أنواع المدخلات الزراعية وبما سيؤدى فى النهاية إلى زيادة الدخل من ممارسة مهنة الزراعة.

مخرج ٣ - حصول المنتفعين على المهارات والمعلومات اللازمة للمنتفعين والتى تساعد على زيادة الدخل من النشاط الزراعى وتربية الحيوان والخدمات المعاونة :

الاستعانة بخبراء مؤهلون تأهيلاً عالياً من مركز الزراعة الحيوية بأسوان والجامعات والمراكز البحثية ذات الشهرة لتوفير دورات تدريبية نظرية لمجموعة تصل إلى حوالى ٢٠ مهندس إرشاد زراعى ، وعقب تلك الدورات يتم تدريب هؤلاء المهندسين بالإضافة إلى ٢٠٠ منتفع ميدانياً فى الحقول الإرشادية ، ويتم تعيين هؤلاء المهندسين للاستعانة بهم فى خدمة المنتفعين طوال مدة المشروع .

تدريب ٣٠٠ منتفع من الفقراء المعدمين خاصة النساء على أفضل وسائل القطف وخدمات معاملات ما بعد الحصاد مثل الفرز والتدريج والتعبئة والتخزين حيث تحتاج تلك المعاملات إلى مهارات عالية خاصة فى تلك المناطق وقد وضح ذلك فى تطبيقات التدريب المجتمعة لبرنامج الأغذية العالمى .

تنظيم زيارات تبادل الخبرات تحت ما يعرف بنشاط من مزرعة إلى مزرعة لـ ٢٥ فرداً من أعضاء جمعيات تنمية المجتمع والتى بدورها ستعمل على نشر الوعى فى مجتمعاتهم وفقًا لخطط متفق عليها .

إنشاء مراكز للتسويق لإمداد المزارعين بآليات التسويق ومعلومات عن أسعار السلع بالأسواق. توفير دورات تدريبية على التدرج والتعبئة والتسويق وتوفير الخدمات اللازمة لربط المزارعين بالمصدرين والموردين ومصنعى الأغذية من القطاع الخاص. ويتوقع أن يسهم كل مركز تسويق فى خلق ١٥ فرصة عمل للفقراء المعدمين من غير المنتفعين.

تدريب ٥٠ منتفع من الخريجين الذين يعانون من البطالة فى أكثر المناطق فقراً وتأهيلهم للعمل فى مراكز التسويق أو أنشطة معاملات ما بعد الحصاد.

توفير فرص للحصول على قروض صغيرة للمنتفعين.

مخرج ٤ - اكتساب المنتفعين للمهارات الضرورية لتمكينهم من تحسين مستوى معيشتهم :

توفير التدريب على المهارات الحياتية اللازمة مثل محو كل من الأمية والأمية الرقمية والتعرف على طرق الاتصال ومناهج المشاركة مع إثارة الوعى لأهمية دور الريادة بين المنتفعين وتقديم التدريب على متطلباتها للمتطوعين لها حيث من المخطط أن يتولى هؤلاء المتطوعين تدريب ٣٠٠ سيدة على الأقل .

تنظيم حملات توعية صحية وغذائية بالتعاون مع المعهد القومى للتغذية وبعض الإدارات الصحية الأخرى فى مجالى الصحة والغذاء كما سيتم اختيار ٤٠ متطوعًا بحد أقصى وتدريبهم على بعض المهارات المتعلقة بالصحة والغذاء مثل تدريب القابلة (الداية) وتدريب المنتفعين على الإسعافات الأولية .

٣ - الفائدة العائدة من المشروع والمستفيدين منه :

(٣-١) اسلوب ومعايير اختيار منتفعي المشروع :

يقدر إجمالى عدد المستفيدين من المشروع بحوالى ١٥٠٠٠ نسمة يمثلون أكثر سكان منطقة بحيرة السد فقراً ، منهم نسبة حوالى ٣٠٪ من السيدات.

يعتمد اختيار المنتفعين موضوع المساعدة من المشروع على معايير يتم تحديدها بمعرفة اللجنة الإشرافية للمشروع وتقوم على محددات تشمل الفقر، الحالة الغذائية، النوع الاجتماعى، الحضور والتواجد الدائم والحس الانتمائى للمجتمع، مدى وثاقة الصلة بين الأنشطة الاقتصادية التى يقومون بها والأهداف التى يركز عليها المشروع ومدى جديتهم فى الالتزام بتحقيق أهداف المشروع وإنجاحه. ومع البدء فى اختيار المنتفعين يفضل أن يشترك أعضاء من المؤسسات المجتمعية المحلية فى هذا الاختيار.

(٣-٢) المعونة الغذائية :

تتضمن فوائد المشروع توفير حصة غذائية للمنتفعين وأسرهم يتم توزيعها على أساس المشاركة الجدية فى الأنشطة الواردة فى خطة العمل وهى أنشطة التدريب والاستفادة من نشاط القروض والاستفادة من الأصول المادية التى سيتم الحصول عليها نتيجة لدعم زيادة الدخل بموجب هذا المشروع ويقدم برنامج الأغذية العالمى المعونة الغذائية لأسر المنتفعين على أساس ربع سنوى والتى تقدر قيمتها الشهرية بـ ٢٥ دولاراً ويبلغ إجمالى حجم المعونة الغذائية المقدمة من البرنامج ٦٠٠٠ طن ويخضع ذلك لتوافرها لدى البرنامج.

(٣-٣) الاهتمام بالنوع الاجتماعى (الجندر) وأثره على المرأة :

تحتل المرأة مركزاً هامًا فى اهتمامات المشروع وخاصة اللاتي يتعرضن لمخاطر الاتجار وضحايا الهجرة الداخلية .

ضمان استفادة المرأة من أنشطة المشروع بشكل متكافئ مع الرجل .

تحقيق قواعد المساواة بين الجنسين فى مجال توزيع المعونة الغذائية والاستفادة من أنشطة المشروع . وسوف يسعى برنامج الغذاء العالمى بكافة السبل لتحقيق ضمان تمثيل المرأة فى لجان إدارة مشروعات الأنشطة المختلفة ولجان توزيع المعونة بنسبة لا تقل عن (٣٠٪) ، وقد يصعب تحقيق ذلك فى كل مناطق عمل المشروع إلا أن البرنامج سيعمل على وضع خطط بديلة لجعل صوت المرأة مسموعًا .

زيادة الوعى بالتغذية المناسبة لكل من المرأة والطفل .

ضمن الأهداف الهامة المتعددة التى يسعى المشروع إلى تحقيقها يأخذ نشاط رفع كفاءة مهارة المرأة فى مجال محو الأمية الرقمية والمهنية واستخدام الحاسب الآلى واستخدام اللغة الإنجليزية موضعه الهام على رأس أهداف المشروع بصفة عامة ومن المنتظر أن يتم تنفيذ هذا النشاط من خلال التعاون مع هيئة محو أمية الكبار وهى هيئة حكومية معتمدة وكذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية .

(٣-٤) اهتمامات البيئة :

من المتوقع أن يؤثر المشروع إيجابيًا على البيئة من خلال تدريب المزارعين على استخدامات نظم الزراعات وطرق الرى الصديقة للبيئة والتى تفى فى نفس الوقت بمتطلبات السوق المحلى ومعايير التصدير ، كما سيعمل المشروع على نشر الوعى الصحى والمرافق الصحية فى القرى المستهدفة ومن المتوقع أنه لن تكون هناك أية آثار سلبية تذكر فى المناطق التى ينفذ بها مشروعات برنامج الأغذية العالمى .

(المادة الثانية)

تعهدات برنامج الاغذية العالمى

إضافة إلى الشروط والبنود التى تم الاتفاق عليها بين كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى والتى سبق الإشارة إليها فى العقد الموقع بينهما ... يتولى برنامج الأغذية العالمى الوفاء بتعهداته على النحو التالى :

١ - تقديم المعونة الغذائية :

(١-١) وفقًا لما هو متاح من الموارد بصفة عامة أو سلعة غذائية بذاتها بصفة خاصة سوف يقدم برنامج الأغذية العالمى للحكومة المصرية السلع الغذائية (يتم التسليم فى الميناء فى حالة توريد المعونة من الخارج بينما يتم تسليمها بالمخازن فى حالة شرائها من السوق المحلى) وفيما يلى بيان بكميات المواد الغذائية والتى تقدر قيمتها الإجمالية (متضمنة تكلفة الشحن والخبير المصفى والإشراف المحلى) ٣,٠٥٧,٢٥٠ دولارًا أمريكيًا:

١-	٤,٢٩٨	طن مترى من دقيق القمح
٢-	٣٢٩	طن مترى زيت نباتى
٣-	٥٤٨	طن مترى عدس
٤-	٢١٩	طن مترى سكر
٥-	٥٥	طن مترى ملح

(١-٢) تتنوع المواد الغذائية المذكورة بعاليه وفقًا للعادات الغذائية المحلية وهى تمثل حجم تمويل المشروع وأغراضه المتفق عليها. وقد تختلف الكميات والأنواع من المواد الغذائية التى ستقدم للمشروع وفقًا لما هو متاح لبرنامج الأغذية العالمى ومحليًا بالدولة المتلقية. وتمثل الموارد المشار إليها بعاليه جزءاً من البرنامج القطرى العام وللمدير القطرى الحق فى إعادة توزيع الموارد من مشروع إلى آخر بالتشاور مع شركائه من الحكومة المصرية.

(١-٣) وفقًا للمتاح من الموارد الغذائية يوفر برنامج الأغذية العالمى مواد المعونة لمدة أربعة أعوام تبدأ من ١ يناير ٢٠٠٧

(١-٤) تحدد الشحنات طبقًا للمتاح من السلع المذكورة بعاليه وفقًا لمعدل تنفيذ المشروع وقد يتطلب الأمر حدوث تغيير فى مواعيد تنفيذ أنشطة المشروع طبقًا لما يتم الاتفاق عليه مع الحكومة.

(١-٥) قد يحدث تغير فى مدى وفرة السلع الغذائية المتاحة محليًا (سواء مطابقة أو مشابهة لما يورده برنامج الأغذية من سلع) خلال فترة المشروع وعليه فإن البرنامج يتعهد بشراء هذه السلع من السوق المحلى.

(١-٦) يتعهد برنامج الأغذية العالمى بأن يخطر الحكومة المصرية بصورة منتظمة بما يتحقق مع ترتيبات خاصة بتوريد السلع الغذائية.

(١-٧) يتخذ برنامج الأغذية العالمى كافة الترتيبات اللازمة لتأمين شحن جميع السلع لنقاط الاستلام المتفق عليها والمشار إليها فى مادة ٢ فقرة (١-١) كما يتولى إقامة الدعوة القضائية اللازمة على شركات النقل استناداً إلى تقرير الخبير المصفى المكلف من قبل البرنامج ويتم الاستلام وفقًا لسلامة وصول السلع. وللبرنامج أن يوفر كميات إضافية فى حالة وجود عجز فى الكمية المسلمة بنسبة تزيد عن خمسة فى المائة فُقدت أو تلفت أثناء شحن الكمية وخاصة حالة انتهاء العمل بالمشروع وما زالت تلك الكمية مطلوبة للتوزيع.

٢ - الخدمات الإشرافية والاستشارية :

(٢-١) يتعهد برنامج الأغذية العالمى بتقديم خدماته من خلال هيئة موظفيه من المحليين والذين سيقدمون المساعدة والمشورة لهيئة موظفى المشروع من العاملين بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى من خلال الإطار العام لتنفيذ المشروع.

(٢-٢) قد يقدم برنامج الأغذية المساعدة الفنية فى دعم أنشطة المشروع وقد يشمل ذلك توفير خدمات استشارية لتدريب العاملين من شركاء البرنامج ميدانيًا فى مجالات الإدارة بالنتائج وكيفية عمل المبادرات الشخصية وتنمية المجتمع بالمشاركة وأنشطة المتابعة والتقييم والجندر وذلك وفقًا لما يتم الاتفاق عليه مع إدارة المشروع.

(٢-٣) يعمل المكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى فى تعاون وثيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى كما يقدم المشورة والنصح لمدير/مديرة المشروع وهيئة موظفيه فى مجالات:

(أ) الإجراءات اللوجيستية المتعلقة بتداول وتخزين ونقل وتوزيع مواد المعونة الغذائية.

(ب) المتابعة وتنفيذ تقارير الأداء والتنفيذ الخاص بعمليات المشروع.

(جـ) التنسيق مع الجهات الحكومية المحلية الأخرى أو المنظمات غير الحكومية أو منظمات دولية ماتحة أخرى.

(٢-٤) لتحقيق الدور الاستشارى والإدارى الذى يضطلع به البرنامج ولضمان إجراء عمليات المحاسبة الجيدة بما يتفق والأداء التنفيذى للمشروع فإن مكتب البرنامج سوف يتعاون تعاونًا وثيقًا مع الجهاز الإدارى للمشروع فى أداء المهام التالية :

(أ) متابعة المشروع وتقديم تقارير عن أنشطة حركة السلع :

يتضمن ذلك مساعدة موظفى المشروع فى إعداد الخطة التنفيذية للمجتمعات وخطة عمل المشروع السنوية والتقارير الربع سنوية وتقارير متابعة المشروع طبقًا لمؤشرات أداء المشروع المقترحة المدرجة فى ملحق١ ، ملحق بهذه الاتفاقية الصيغة المتفق عليها للتقارير الربع سنوية .

يتعهد موظفى مكتب البرنامج القطرى لعمل ما يلى بالتعاون مع المدير التنفيذى للمشروع :

١- زيارات متابعة ربع سنوية للمخازن الرئيسية والمخازن الفرعية .

٢- زيارات ميدانية منتظمة لمواقع التوطين المختلفة وذلك لمقابلة السلطات المحلية فى المنطقة أو على مستوى القرية بما يشمل هيئات المشروع على مختلف مستوياتها بالإضافة إلى مقابلة المنتفعين بالمشروع وأسرهم .

يقوم الموظف المسئول بمكتب البرنامج بإعداد تقارير عن الزيارات الميدانية وتسجيل نتائج هذه الزيارات ومناقشتهامع مسئولى المشروع المعنيين ويتم تقديم توصيات التقرير لمدير المشروع للتصديق عليها ومتابعتها .

(ب) التنسيق مع الجهات المانحة الأخرى :

يقوم المكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى بإخطار ممثلى الجهات المانحة وممثلى المنظمات الدولية بكافة تفاصيل المشروع وظروفه التنفيذية وسوف يبذل قصارى جهده للحصول على مساعدات مالية وفنية منهم لدعم أنشطة المشروع ويتم ذلك من خلال ما يلى :

١- المكاتبات الرسمية .

٢- الاجتماعات التنسيقية مع منظمات الأمم المتحدة .

٣- الاتصال المباشر أو الاجتماعات الخاصة التى يتم الإعداد لها مع تلك الجهات .

يقوم المكتب القطرى بالتشاور مع المدير التنفيذى للمشروع بإعداد زيارات ميدانية توضيحية خاصة للمناطق التى يتم اختيارها لممثلى الجهات المانحة المهتمة بنشاط البرنامج أو التى يمكن أن تقدم خدمات تنموية ذات الصلة لمواقع يتم اختيارها بين المكتب القطرى للبرنامج ومدير المشروع، كما يقوم المكتب القطرى للبرنامج بدعوة ممثلى الجهات المانحة للمشاركة فى زياراته الميدانية المنتظمة لمواقع عمل المشروع .

يلعب البرنامج القطرى دوراً للحصول على مصادر تمويل من جهات مانحة أخرى والتى يمكن الاستفادة منها فى دعم أنشطة المشروع وفى هذه الحالة تتعاون وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ممثلة فى الجهة المنفذة للمشروع مع الشركاء الجدد فى تنفيذ الأنشطة الممولة من تلك المصادر .

٣ - متابعة وتقييم المشروع :

(٣-١) يتم عمل تقييم أساسى للمشروع بمساعدة وحدة التقييم والخرائط بالبرنامج وفقًا لخطة عمليات المشروع التى يتم تنفيذها بواسطة تطبيق منهج التنمية بالمشاركة كما تتاح المعلومات الأساسية بهذا التقييم للحكومة للشركاء المنفذين للمشروع .

(٣-٢) يتم عمل تقييم نصف مرحلى أو تقييم ذاتى بهدف متابعة تقدم سير المشروع وتحديد التوصيات اللازمة لتطوير خطوات تنفيذ المشروع، ويتم توثيق نتائج هذا التقييم فى تقرير لمناقشتها مع شركاء البرنامج وإدراج التوصيات فى خطة عمليات المشروع السنوية .

(٣-٣) وفى نهاية تقييم المشروع يتم عمل تغطية كاملة عن الأداء التنفيذى للمشروع وتأثيره، يشمل هذا التقييم عدة موضوعات مثل المنتفعين المستهدفين وتوفير الخدمات وعمل التصميمات، كما يشمل أيضًا تحقيق الأهداف الأساسية بما يعنى القضاء على الفقر والتنمية الزراعية المستدامة ومدى جدوى المعونة الغذائية وأيضًا يتم إيجاز النتائج والتوصيات فى تقرير ويقوم هذا التقييم على البيانات التى قامت وحدة المتابعة والتقييم بجمعها من خلال الدراسات المختلفة .

٤ - أسلوب إعداد التقارير الخاص ببرنامج الاغذية العالمى :

(٤-١) يقدم المكتب القطرى خلال مدة المشروع تقريراً سنويًا وفقًا للمعايير التى يحددها برنامج الأغذية العالمى، كما يقوم المكتب القطرى بعمل التقارير الخاصة بحركة السلع وفقًا للمعايير الدولية المعمول بها تحت نظام حركة السلع وتحليل العمليات، ويقدم المكتب تقاريره المالية بما يشمل حسابات المشروع بما يتماشى ومعايير نظام المعلومات الدولية .

بالإضافة إلى ذلك ، تتولى إدارة المشروع تسليم تقارير مراجعة الحسابات المالية السنوية للمشروع (بموجب المادة الثالثة ٧ - ٦) ، وتتولى الجهات المانحة أيضًا تقديم التقارير الخاصة بالتمويل المقدم من قبلها لدعم أنشطة المشروع .

(المادة الثالثة)

التزامات الحكومة المصرية

بالإضافة إلى البنود والشروط المتفق عليها بين الحكومة المصرية وبرنامج الأغذية العالمى، كما ذكر سالفًا فى هذا العقد التنفيذى، تتعهد الحكومة بتنفيذ الالتزامات التالية :

١ - تنفيذ وإدارة المشروع :

(١-١) تفوض الحكومة بموجب عقد الاتفاق هذا وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى كحلقة اتصال بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى فيما يتصل بالسياسة المتعلقة بتنفيذ المشروع كما تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بتعيين مشرف عام يعمل كحلقة اتصال فيما يتعلق بتفاصيل خطة العمليات .

(١-٢) تتعهد الحكومة بموجب هذه الاتفاقية بتنفيذ خطة المشروع كما تكون مسئولة عن ضمان الاستلام والتداول والتوزيع الصحيح للسلع الغذائية أو غيرها مما يقدمه برنامج الأغذية العالمى من مساعدات للفئة المستهدفة .

(١-٣) تلتزم الحكومة بتوفير ما يلى سواء من مواردها أو من مصادر أخرى غير مصادر برنامج الأغذية العالمى :

تكاليف الحكومة	القيمة	
- تكاليف إدارية والتكاليف ذات الصلة	٣,٠٠٠,٠٠٠	جنيه مصرى
- التكاليف المباشرة لأنشطة البرنامج القطرى (تمويل الأنشطة التنموية).	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	
- انتقالات محلية وتخزين وتداول.	١,٥٠٠,٠٠٠	جنيه مصرى
- التكاليف المتعلقة بالأنشطة الدعمة للمشروع (التدريب والمتابعة والتقييم) .	١,٢٠٠,٠٠٠	جنيه مصرى
- التجهيزات المواد والمعدات .	٦٨٤,٠٠٠	جنيه مصرى
الإجمالى	٣٨,٣٨٤,٠٠٠	جنيه مصرى
	٦,٧٤٥,٨٦٦	دولار أمريكى

(١-٤) يرأس مدير تنفيذى دائم الوحدة المسئولية عن الإدارة التنفيذية للمشروع داخل إطار وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى حيث يتولى تنفيذ أنشطة المشروع تحت إشراف وتوجيه المشرف العام كما يكون مسئولاً عن التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة وبرنامج الأغذية العالمى، تقوم الهيئة التنفيذية للمشروع التابعة لوزارة الزراعة بجميع الأنشطة التنفيذية متضمنة خطط وبرامج العمل وتسهيلات تنفيذ الإجراءات اللازمة لنقل المعونة الغذائية بالإضافة إلى ضمان تحقيق المشروع لأهدافه التنموية .

(١-٥) لمدير المشروع وهيئة موظفية التفويض الكامل فى التنسيق مع المحافظات، والمجالس المحلية والوزارات المعنية الأخرى (مثل وزارة الصحة، وزارة التعليم، وزارة التضامن الاجتماعى) لتحقيق المدخلات الفنية المطلوبة، بالإضافة إلى الوكالات المحلية والدولية للحصول على الدعم فى مجالات التسويق والتدريب والإرشاد.

٢ - ترتيبات التنفيذ لبدء العمل بالمشروع :

يقوم كل من المشرف العام ورئيس مجلس الإدارة ومدير المشروع بالتأكيد على اتخاذ ما يلى قبل البدء فى تنفيذ المشروع :

(أ) يتم تشكيل لجنة تتكون من إدارة المشروع وهيئة تنمية بحيرة ناصر والمديرين المعنيين داخل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى وممثلين من المجتمعات المدنية، وتختص هذه اللجنة بالإشراف الكامل على تقدم سير العمل بالمشروع وتقديم التوصيات ذات الصلة .

(ب) إعداد خطة عمل وفقًا لخطة البرنامج القطرى مع مراعاة النتائج التى تم التوصل إليها مسبقًا بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمى باستخدام منهج المشاركة أثناء الإعداد لهذا المشروع (انظر ملحق ٣) مع تعديل خطة العمل سنويًا فى ضوء تقدم سير العمل والتحديات التى تواجه تنفيذ المشروع .

(جـ) إعداد خطة عمليات للأنشطة التنموية باستخدام أدوات تعميم خطط العمليات بالبرنامج القطرى مع أخذ النتائج التى تم التوصل إليها مسبقًا باستخدام منهج المشاركة بالتعاون مع إدارة المشروع وبرنامج الأغذية العالمى فى الاعتبار، تتضمن تلك الخطة الأهداف التنموية والأنشطة والمدخلات (الغذائية وغير الغذائية) والمدة الزمنية لكل خطة وتقوم لجنة إشرافية من المحافظة بالتعاون مع اللجنة الفنية بالمشروع بشرح وتوضيح خطط العمليات قبل البدء فى أنشطة المشروع .

(د) عمل قائمة بأسماء المنتفعين من مساعدات برنامج الأغذية العالمى وتقديمها للبرنامج وإصدار بطاقات صرف المعونة الغذائية لهم .

(هـ) فتح حساب خاص للمشروع واتخاذ كافة الإجراءات الإدارية اللازمة لفتحه بما يشمل مراجعة المدخرات الناجمة عن بيع السلع الغذائية الخاصة بالمشروع الحالى والمشروعات السابقة .

٣ - استلام ونقل ملكية السلع :

(٣-١) تتولى الحكومة استلام ونقل ملكية السلع الغذائية لبرنامج الأغذية العالمى، والواردة على خطوط ملاحية منتظمة لدى رسوها على رصيف الميناء أو من على ظهر الصندل فى حالة نقل السلع من المركب الراسية فى عرض البحر إلى الميناء. وفقًا لشروط تعاقد النقل المعمول بها لدى برنامج الأغذية العالمى فإن الشركة الناقلة تتحمل مسئولية تأمين المواد الغذائية حتى يتم تسليمها سواء على رصيف الميناء أو حتى نقلها إلى الصنادل .

(٣-٢) أما فى حالة قيام البرنامج بشحن المواد الغذائية عن طريق مجموعة نقل ملاحية مؤجرة عن طريق شركة النقل الملاحى الرئيسى فإن مسئولية الحكومة بالنسبة للمواد تبدأ باستلام السلع من عنابر التخزين داخل المركب. أما فى حالة نقل المواد من على ظهر المركب الراسية فى عرض البحر إلى الميناء عن طريق الصندل فإن مسئولية الحكومة تجاه استلام ونقل ملكية هذه المواد تبدأ من نقل السلع إلى الصنادل عن طريق ونش التفريغ .

(٣-٣) تسرى أحكام البنود سالفة الذكر على المواد غير الغذائية .

٤ - استلام وتداول السلع عند نقاط الاستلام:

(٤-١) فى جميع الحالات تتعهد الحكومة بالتأكيد على التفريغ السريع من المركب أو الشاحنات أو أية وسائل نقل أخرى .

(٤-٢) من نقطة الاستلام تلتزم الحكومة بإعفاء المواد الغذائية الواردة من كافة الضرائب بما فى ذلك الرسوم الجمركية ومصروفات استخدام الرصيف البحرى وعائدات الموانى بكافة أنواعها وكذلك رسوم الإنتاج والاستهلاك الحالية والمستقبلية وتتحمل الحكومة كافة المصروفات الخاصة بالمستودعات ورسوم تفريغ الصنادل والرسوم والفرز وما يماثلها من رسوم الموانى المشابهة .

(٤-٣) فى حالة شحن المواد الغذائية على مراكب، يقوم برنامج الأغذية العالمى بسدادها وتتحمل الحكومة جميع الغرامات الناتجة عن التباطؤ فى اتخاذ الترتيبات اللازمة لتحقيق الرسو والتفريغ السريع من على ظهر المركب أو أى وسيلة نقل أخرى وتقوم أيضًا بسدادها لبرنامج الأغذية العالمى لدى مطالبته بها ومن ناحية أخرى فإن أى امتيازات للتفريغ السريع بالمركب سوف تنسب إلى الحكومة، وتتم تسوية حسابات خسائر التفريغ/مكافآت سرعة التفريغ على أساس سنوى وتودع فى حساب مجمع المدخرات .

(٤-٤) فى كافة عقود النقل الأخرى تتحمل الحكومة التلفيات الناتجة عن احتجاز السلع الواردة نتيجة تباطؤ الحكومة فى استلامها .

(٤-٥) فى حالة قيام برنامج الأغذية العالمى بدفع الغرامات أو التعويضات المذكورة أعلاه فإن الحكومة تقوم بالسداد الفورى للغرامات .

(٤-٦) يقوم البرنامج بشراء المواد الغذائية من السوق المحلى كلما وجد أسعارها وجودتها منافسة للأسعار العالمية مما يساعد على تشجيع الإنتاج المحلى للمواد الغذائية .

٥ - الإشراف على السلع والتعويضات :

(٥-١) تمكن الحكومة الخبير المعين من قبل برنامج الأغذية العالمى من القيام بالإشراف والفحص للسلع الواردة بمجرد تفريغها من على ظهر المركب لتحديد حالتها وتقرير حجم الخسائر والفاقد والتلفيات وإعداد شهادات بذلك لاتخاذ كافة الإجراءات الضرورية إذا لزم الأمر ضد شركة النقل أو الضامن فيما يتعلق بالخسائر والفاقد والتلفيات .

(٥-٢) على الرغم من الشروط الأخرى الواردة هنا فإن لبرنامج الأغذية العالمى وحده الحق فى متابعة وتسوية كافة القضايا المقامة ضد شركة النقل البحرى أو البرى فيما يتعلق بالخسائر أو التلفيات التى تلحق بالسلع والتى تحدث قبل استلام الحكومة للسلع ونقل ملكيتها وكذلك اتخاذ كافة الإجراءات القانونية تجاهها نيابة عن الحكومة وبناء على موافقتها المسبقة كلما تطلب الأمر ذلك .

(٥-٣) بدون الإخلال بمصطلح (نقل الملكية) فإنه فى حالة تعدى التسليم حدود منطقة الاستلام المتفق عليها يكون لبرنامج الأغذية العالمى الحق بناءً على رغبته وحده فى رفع الدعوى نيابة عن الحكومة بالنسبة للخسائر التى تقع فى مرحلة فيما بين انتقال ملكية السلع الغذائية الواردة واستلامها .

(٥-٤) لن تتأثر السلع الواردة حيثما يتم استلامها أو نقل ملكيتها بأية رسوم ضمان أو تصديق تختص ببوليصة الشحن فإن هذه الرسوم أو التصديقات تخص برنامج الأغذية العالمى فيما يتعلق بالشكل الإدارى للشحن أو الجهات المتلقية للمعونة .

(٥-٥) فيما يتعلق بالسلع التى يتم شحنها على مراكب مؤجرة فإن الأوزان المذكورة فى بوليصة الشحن تعتبر نهائية بالنسبة لكل من برنامج الأغذية العالمى والحكومة وبمجرد وصول المركب الناقل لها يقوم برنامج الأغذية العالمى باتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لعمليات الفحص والإشراف للتأكد من الكميات المحمولة الواردة على ظهر المركب وفى حالة نقص الكميات أو الأوزان الواردة والتى سيؤكدها تقرير خبير الفحص والإشراف المعين من قبل البرنامج عن تلك الواردة فى بوليصة الشحن، يقوم البرنامج بالتحرى عن أسباب العجز بالتعاون التام مع الحكومة- وتبدأ مسئولية الحكومة تجاه الشحنة الواردة من السلع

بمجرد انتهاء عمليات التفريغ والتى تتولى فى ذلك الوقت التأكد من عدم تخلف أية حمولة على ظهر المركب. أما فى حالة إذا كانت المركب تحمل أكثر من حمولة لأكثر من ميناء، تكون مسئولية الحكومة فى هذه الحالة هى التأكد من أن الكميات الواردة ببوليصة الشحن قد تم تفريغها فعلاً فى ميناء الاستلام المحدد .

(٥-٦) بالنسبة للشحنة الواردة فى حاويات أو ما شابه ذلك تحمل عبارة (F.C.L) أى (حمولة كاملة) فالحكومة فى هذه الحالة مسئولة عن تفريغ الشحنة بكاملها من المركب فى ميناء التفريغ ولا بد من تواجد مندوب برنامج الأغذية العالمى أثناء عمليات التفريغ وإذا حدثت أية خسائر أو تلفيات أثناء التفريغ فتعتبر خسائر ماقبل التفريغ أى تدخل ضمن مسئولية البرنامج، حيث ما زال مالكًا للشحنة. وإذا حدث أى تأخير أوتباطؤ فيما يتصل بتفريغ الحاويات أو الشحنة من ميناء التفريغ دون حضور وتواجد خبير البرنامج فإن خسائر التأخير أو التفريغ مع عدم تواجد مندوب البرنامج تعتبر خسائر ما بعد التفريغ أى تقع ضمن مسئولية الحكومة بمعنى أنها حدث بعد نقل ملكية الشحنة إلى الحكومة، أما فى حالة نقل الحاويات من ميناء التفريغ دون فتحها إلى موقع عمل المشروع - وهو إجراء قد يتلاءم وظروف الحكومة - فإن الخبير المعين من قبل البرنامج غير ملزم بالانتقال إلى موقع عمل المشروع حيث يتم تفريغ الحاويات وعلى ذلك فإن أية خسائر أو تلفيات سوف تحسب ضمن مسئولية الحكومة التى يصبح لها الحق فى إقامة الدعوى ضد شركات النقل للتعويض عن تلك الخسائر أو التلفيات .

٦ - الانتفاع من السلع :

(٦-١) يتم شحن سلع برنامج الأغذية العالمى إلى ميناء الوصول أو شراؤها محليًا ويتم نقل السلع الغذائية لمخازن أسوان الرئيسية بواسطة شاحنات مملوكة لشركات النقل المتعاقد معها بينما يتم نقل السلع داخليًا عن طريق الشاحنات المملوكة للمشروع ويمكن تخزين السلع إما فى المخازن الرئيسية للمشروع أو فى المخازن الفرعية بأى موقع من مواقع عمل المشروع

وبالتالى فإن إجمالى القدرة التخزينية للمشروع ستصل إلى ٢٠٠٠ طن متري على أن يتم توزيع المعونة الغذائية على المنتفعين إما فى المخازن أو من الشاحنات مباشرة إذا كان المخزن التالى بعيداً .

(٦-٢) إن تنفيذ بنود الاتفاقية يشمل توزيع حصص غذائية بالكميات الموضحة فى الجدول التالى حيث تتسلم أسر المنتفعين حصة من المعونة الغذائية كل ثلاثة شهور وتشمل الحصة الاحتياجات الغذائية اليومية لكل عائلة مكونة من خمسة أفراد . يتم احتساب أعداد المنتفعين من نشاط البرنامج على أساس خطة العمليات الخاصة بكل مجتمع والتى سوف تشمل الأهداف والأنشطة التنموية للمجتمع والنتائج والمدخلات (التى تشمل المساعدات الغذائية وغير الغذائية) ، عدد ونوع المنتفعين والجدول الزمنى المخصص لتنفيذ كل نشاط .

المواد الغذائية	حصة الفرد اليومية (جم)	حصة العائلة اليومية (جم)
الدقيق	٤٥٠	٢,٢٥٠
البقوليات	٤٥	٢٢٥
الزيت	٣٠	١٥٠
السكر	١٠	٥٠
الملح	٥	٢٥

بناء على الكميات المذكورة فى الجدول السابق، تتسلم العائلات المعونة الغذائية كل ثلاثة أشهر (العائلة ٥ أفراد × ٣٠ يومًا) أى أن الحصة الواحدة سوف تشمل ٢,٢٥٠ كيلو جرام من الدقيق (٤ جوال) و١٣,٥ كيلو جرام من الزيت و٢,٠٤ كيلو جرام من البقوليات و٤,٥ كيلو جرام من السكر.

(٦-٣) ستقوم الحكومة بما فيها من هيئات عامة معنية والهيئة الإدارية للمشروع باتخاذ إجراءات صارمة للتحكم فى عمليات التوزيع ومنع أى مخالفات فى قوانين ترخيص السلع المدعمة من برنامج الأغذية العالمى وفى حالة حدوث ذلك سيقوم المشرف العام على المشروع بإخطار المدير القطرى للبرنامج على الفور بهذه المخالفات وما يجب اتخاذه من إجراءات لمنع وإصلاح ذلك.

(٦-٤) بدون الإخلال بمصطلح "نقل الملكية" فإن برنامج الأغذية العالمى له كامل الحق فى البحث مع الحكومة فى إمكانية استخدام كمية من السلع المسلمة فى حالات الاحتياجات الغذائية الطارئة وغير المتوقعة داخل أو خارج البلد المعنية وسوف يتم استبدال هذه السلع المستخدمة فى الإعانة فى حالات الطوارئ بواسطة البرنامج وذلك طبقًا لما تم الاتفاق عليه بين كل من برنامج الأغذية العالمى والحكومة ... بالإضافة إلى ذلك، فإن تكاليف النقل والتداولات الخارجية ستكون على نفقة برنامج الأغذية العالمى.

٧- مدخرات المشروع :

(٧-١) تساهم الحكومة بمبلغ ٣٠ جنيهًا مصريًا لكل أسرة مستوطنة شهريًا على أن يتم إيداع المبالغ المتجمعة فى صندوق المدخرات ومن المتوقع أن يتجمع مبلغ يقدر بحوالى ٤,٣٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى بصندوق المدخرات بالإضافة إلى المدخرات المتراكمة من مساهمات الحكومة فى الفترة السابقة لهذا الاتفاق ويتم إيداع مساهمات الحكومة فى حساب فى بنك حكومى ويتولى كل من المشرف العام والمدير التنفيذى للمشروع مسئولية الإدارة المالية للمشروع بما يشمل ميزانية المشروع وحسابات جميع المعاملات المالية.

(٧-٢) ولن يتم بموجب هذه الاتفاقية بيع المعونة الغذائية للمنتفعين وسوف تضمن الحكومة أن المنتفعين لن يُطالبوا بأية مدفوعات أخرى، كما يتم فتح حساب منفصل خاص بالأموال الناجمة عن بيع الفوارغ وأيضًا أموال التشغيل الناجمة عن بيع المواد الغذائية والفوارغ الخاصة بالمشروعات السابقة وفقًا للحسابات الواردة بتقارير المراجعة، ويتم تسجيل كافة المعاملات الخاصة بهذا الحساب فى الدفاتر المالية ببرنامج الأغذية العالمى كما هو منصوص عليه فى المادة ٢ فقرة ٣و٣ ، ١ يُدير البرنامج هذا الحساب حيث يتولى المدير القطرى مسئولية الإدارة المالية والميزانية وحسابات جميع المعاملات المالية الخاصة به، وذلك وفقًا للمنشور رقم ١٥الذى صدر عن البرنامج عام ٢٠٠٦

(٧-٣) تتولى لجنة صندوق المدخرات مسئولية عن تخصيص واستخدام الحساب الحكومى وحساب الفوارغ على أن يكون المدير القطرى أو نائبه أعضاء فى تلك اللجنة.

(٧-٤) يتولى البرنامج وإدارة المشروع عمل متابعة منتظمة لمصروفات المشروع وتقوم إدارة المشروع بإعداد تقرير مالى سنوى مفصل بمصروفات المشروع وخاصة الدعم المقدم على مستوى القرية ويُقدم هذا التقرير للجنة الفنية والمكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى.

(٧-٥) نظراً لأهمية نشاطى الزراعة والثروة الحيوانية للمنتفع حيث إنهما من أهم مصادر زيادة دخل المزارع فإن مدخرات المشروع سيتم توزيعها كالآتى:

- تخصص ٣٠٪ من مدخرات المشروع للتدريب النظرى والميدانى والإرشاد الزراعى والدعم الفنى للمزارعين والتعاونيات والجمعيات الزراعية.
- يتم تخصيص ٣٠٪ من مدخرات المشروع على المعدات أو الأصول المادية اللازمة لدعم فقراء المزارعين من النشاط الزراعى والثروة الحيوانية والخدمات المعاونة.
- يتم تخصيص ٢٠ ٪ من مدخرات المشروع لتمويل نشاط الثروة الحيوانية .
- يتم تخصيص ١٠ ٪ لدعم أنشطة توجه لدعم تمكين المرأة.
- يتم تخصيص ٥٪ من مدخرات المشروع للارتقاء بمستوى أداء موظفى المشروع من خلال تلقى الدورات التدريبية .
- يتم تخصيص ٥ ٪ من مدخرات المشروع لدعم الأصول والمعدات اللازمة إدارة المشروع.

(٧-٦) وبالرغم من ذلك، فإن الهيئة التنفيذية التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ستتخذ منهجًا أكثر مرونة فى تحديد النسب المخصصة للبنود المختلفة بناءً على الاحتياج الفعلى.

(٧-٧) تلتزم الحكومة بتقديم الميزانية السنوية إلى مكتب البرنامج وذلك بعد مراجعتها واعتمادها من مراجع قانونى خارجى على درجة كفاءة عالية يتم تعيينه واعتماده من قبل الحكومة بالتشاور مع المدير القطرى للبرنامج. كما تتم هذه المراجعة الحسابية بناءً على المعايير الدولية المطبقة على الأنظمة المالية لبرنامج الأغذية العالمى بموجب خطة العمليات رقم ٢٠٠٢/٩٥ او اية تعديلات تطرأ عليها والتى يقوم المكتب القطرى برفعها للمشرف العام للمشروع والمدير التنفيذى.

وتكون المراجعة المالية عن الفترة المالية من يناير حتى ديسمبر من كل عام ويلزم تقديم نتائج التقرير قبل ٣١ مارس من السنة التالية. يشير مصطلح "بانتهاء" السابق ذكره إلى انتهاء مدة تقديم المعونة الغذائية من قبل برنامج الأغذية العالمى للمشروع.

٨ - الاستعداد لبدء العمل :

(٨-١) لدى الانتهاء من اتخاذ الإجراءات اللازمة لبدء تلقى المساعدات بما فى ذلك فتح حساب مستقل فى البنك لإيداع الأموال الناجمة عن المساعدات الغذائية ... تقوم الحكومة بإخطار برنامج الأغذية العالمى كتابيًا بقيامها بتوفير التمويل اللازم لتغطية المصاريف والترتيبات المحددة لكل بند من البنود المدرجة فى البند الثالث الفقرة (٢) وبيان حديث عن عدد المنتفعين وكميات السلع الغذائية المطلوبة لأول دفعة من التوريدات المتفق عليها.

(٨-٢) سوف تسعى الحكومة إلى الالتزام بتطبيق كافة الإجراءات المحددة فى البند (٦-١) المشار إليه آنفًا فى أسرع وقت ممكن ويفهم ضمنًا أن برنامج الأغذية العالمى يحتفظ بحقه فى تأجيل تنفيذ المشروع أو خفض كميات المعونة الغذائية أو التعديل فى مكوناتها أو إلغاء المشروع وذلك فى حالة إخفاق الحكومة فى تقديم خطاب الاستعداد للبرنامج خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية الحالية إلا إذا كان سبب التأخير قد أوضحته الحكومة قبل إنتهاء فترة الثلاثة أشهر المشار إليها أو إذا رأى البرنامج أن التأخير يرجع إلى أسباب خارجة عن إرادة الحكومة.

٩ - اللوائح والقوانين :

(٩-١) تؤكد الحكومة بأنها ستتولى وضع التشريعات والقواعد التنظيمية الإدارية والقرارات اللازمة فيما يتصل بالمشروع وذلك قبل البدء فى التنفيذ.

١٠- تسهيلات الاطلاع على سير العمل بالمشروع والحصانات الممنوحة :

(١٠-١) ستوفر الحكومة لبرنامج الأغذية العالمى ولموظفيه ومستشاريه ولأى أشخاص يقومون بأداء خدمات نيابة عن البرنامج التسهيلات اللازمة المقدمة لموظفى ومستشارى الأمم المتحدة ومنظماتها كما تمنح الحكومة كافة الامتيازات والحصانات المطبقة على المنظمات الخاصة وتطبيقها بالمثل على ممتلكات برنامج الأغذية العالمى وأمواله وأصوله الثابتة وكذلك لموظفيه ومستشاريه.

(١٠-٢) تعتبر الحكومة مسئولة عن التعامل مع أى متطلبات أو إدعاءات يطالب بها طرف ثالث آخر ضد برنامج الأغذية العالمى أو موظفيه أو مستشاريه أو أى أشخاص يقومون بخدمات نيابة عنه بموجب هذه الاتفاقية وأن تحافظ الحكومة على البرنامج والأشخاص المذكورين بعاليه وكذلك فى حالة وجود أى مطالبات أوديون ناجمة عن العمل

فى هذه الاتفاقية فيما عدا الحالات التى تتفق فيها كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى على أن تكون هذه الحالات أو المطالبات ناجمة عن إهمال جسيم أو سوء قصد متعمد قام به هؤلاء الأشخاص.

(١٠-٣) تتعهد الحكومة بالقيام بالدعاية اللازمة لتعريف المستفيدين والعامة ببرنامج الأغذية العالمى وأنشطته وقت استلام مواد المعونة من برنامج الأغذية العالمى وتوزيعها.

١١- الترتيبات اللازمة لمتابعة تنفيذ المشروع والتقييم:

(١١-١) تلتزم الحكومة بالتعاون مع المكتب القطرى بإعداد نظام دورى لعمل التقارير والمتابعة والتقييم كما يلى:

حركة السلع الغذائية الخاصة بالبرنامج والإنجازات المحققة وآثار المشروع وتوفير أية مساعدات خارجية غير غذائية أخرى تتصل ببنود المشروع ... وإذا لم يتم الاتفاق على شروط خاصة غير ذلك عليها فإن الحكومة سوف تعد البيانات الحسابية الخاصة بالسلع الغذائية التي يوردها برنامج الأغذية العالمى بشكل منفصل عن الموارد الأخرى للمشروع.

(١١-٢) سوف تقدم الحكومة تقريراً ربع سنوى (خلال شهر واحد من انتهاء كل ربع) عن الاستلام والانتفاع بالسلع الغذائية الخاصة ببرنامج الأغذية العالمى متضمناً معلومات عن الكمية الكلية التي تم استلامها وما تم استعارته أو إعارته أو استبداله والكمية التى تم توزيعها وبيان بالخسائر والرصيد المخزنى فى بداية ونهاية كل تقرير، كما يتضمن التقرير الربع سنوى بيانات عن تقدم أداء المشروع والمشكلات التى تواجه المشروع والتوصيات المقترحة، وسوف يتم الاتفاق بين الطرفين على صيغة التقرير الربع سنوى كما هو موضح بالملحق التالى.

١٢- استمرار تحقيق هدف المشروع:

يعتبر هذا المشروع هو آخر نشاط تنموى للبرنامج فى مصر وتلتزم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بتقديم الدعم اللازم لدمج منتفعى برنامج الأغذية العالمى فى المساعدات الحكومية التى تقدم لمزارعين وسوف تحرص الحكومة على الاستمرار فى تحقيق الهدف الرئيسى للمشروع بعد انتهاء برنامج الأغذية العالمى من تقديم مساعداته للمشروع.

(المادة الرابعة)

شـــروط عـامة

١- تفسر شروط خطة العمليات على ضوء الاتفاقية الأساسية المشار إليها فى مستهل هذه الوثيقة.

٢- تعتبر خطة العمليات هذه سارية المفعول بمجرد توقيع كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى عليه.

٣- يعتبر هذا المشروع منتهيًا لدى اكتمال توزيع السلع المقدمة من برنامج الأغذية العالمى على المنتفعين .

٤- لايتم تعديل أهداف أو مدة المساعدات بدون الموافقة المسبقة لبرنامج الأغذية العالمى وفى حالة حدوث أى تغيير هام فى تقدم سير المشروع يستدعى تغيير فى الأهداف أو الحصص أو الفئات المستهدفة من المنتفعين أو كانت هناك حاجة إلى امتداد فترة العمل بالمشروع فإن الحكومة ملتزمة بالتقدم بطلب رسمى لبرنامج الأغذية العالمى من خلال مكتب المدير القطرى حيث يتم التفاوض بشأن التعديلات المطلوبة فى خطة العمليات.

٥- فى حالة فشل أحد طرفى الاتفاقية فى الوفاء بالتزاماته التى تعهد بها بموجب خطة العمليات هذه فإن للطرف الآخر الحق فى: (١) التوقف عن تقديم تعهداته وإخطار الطرف المخل بذلك كتابة أو(٢) إنهاء خطة العمليات وتقديم إنذار كتابى للطرف المخل خلال فترة ستين يومًا.

٦- فى حالة عجز الحكومة عن الانتفاع بأى سلعة مقدمة من برنامج الأغذية العالمى وبالأسلوب المحدد بالبند الثالث فقرة (٦)، فقد يطلب البرنامج فى هذه الحالة استرداد تكلفة أى من هذه المواد أو السلع التى يساء استخدامها.

٧- بالنسبة لسلع برنامج الأغذية العالمى المتبقية التى لم تستخدم فى جمهورية مصر العربية لدى اكتمال المشروع أو انتهاء خطة العمليات الحالية بموجب اتفاق متبادل فى هذا الشأن فسوف يتم التصرف فيها طبقًا لما يتم الاتفاق عليه بين طرفى خطة العمليات هذه.

٨- أى أموال ناجمة والتى لم يتم الانتفاع بها لمدة عامين بعد انتهاء المشروع يمكن إعادة تخصيصها لأغراض أخرى فى البرنامج القطرى لبرنامج الأغذية العالمى ... ويتم الاتفاق بين الحكومة والبرنامج على استخدامات تلك الأموال. ويتم استخدام الأموال الناجمة التى لم يُنتفع بها حتى الآن وفقًا للمادة III فقرة ٧

٩- تستمر الالتزامات التى تعهدت بها الحكومة تحت البند الثالث من الاتفاقية الأساسية المشار إليها فى مستهل خطة العمليات هذه إلى الحد الذى يسمح بعمل تصفية منظمة للعمليات وسحب الملكيات والاعتمادات والأصول الخاصة ببرنامج الأغذية العالمى وموظفيه والأفراد الآخرين المكلفين من برنامج الأغذية العالمى لتنفيذ خطة العمليات هذه.

وبناءً على ما تقدم وقع الطرفان المفوضان على خطة العمليات هذه ...

قدمت خطة العمليات هذه فى أربع نسخ باللغة الإنجليزية .

القاهرة فى : ٢٠٠٧/٦/١٠

مفوضاً عن حكومة جمهورية مصر العربية

التوقيع

الاسم: **السيد/ امين اباظة**

الوظيفة: وزير الزراعة واستصلاح الأراضى

مفوضاً عن برنامج الأغذية العالمى

التوقيع

الاسم: **Bishow Parajuli**

الوظيفة: المدير القطرى لبرنامج الأغذية العالمى

الملحق (١) : إطار العمل والمؤشرات

النتائج والمخرجات	المؤشـــرات
النتائج : مساعدة المجتمعات الريفية التى تعانى من الفقر وانعدام الأمن الغذائى على خلق أصول مادية وبشرية واجتماعية والتى ستسهم فى زيادة مستويات الدخل لتلك المجتمعات من خلال الزراعة وتربية الحيوان والأنشطة المعاونة الأخرى.	النسبة المخصصة للغذاء فقط من دخل الأسرة.
مخرج ١ : تمكين المجتمعات الهاشة.	عدد المجموعات القائمة على تنفيذ خطط عمليات المشروع.
	عدد المؤسسات المجتمعية المحلية التى تم بناء القدرات والمهارات بها.
	عدد أعضاء السلطات المحلية وموظفى المشروع بالحكومة الذين تم تدريبهم على أنشطة تنمية المجتمع بالمشاركة.
	عدد المؤسسات المجتمعية المحلية المتلقية لبرامج التدريب.
مخرج ٢ : خلق الأصول المادية.	٣٠٠ أسرة إضافية مستفيدة من إنشاء المساكن الجديدة فى منطقة بحيرة السد.
	عدد المجتمعات المستفيدة من إنشاء الأصول المادية الزراعية.
مخرج ٣ : اكتساب المنتفعين المهارات والمعلومات اللازمة لزيادة الدخل من النشاط الزراعى وتربية الحيوان والخدمات المعاونة.	نسبة المجتمعات المتوفر لديها الخدمات الإرشادية المتطورة .
	عدد السيدات المنتفعات اللاتى تلقين التدريب فى مجالات الزراعة، تربية الحيوان والأنشطة المعاونة الأخرى.
	عدد المنتفعين الحاصلين على قروض صغيرة لتنفيذ المشروعات الصغيرة ذات العائد فى مجالات الزراعة ومعالجة النفايات وتربية الحيوان والخدمات المعاونة الأخرى.
مخرج ٤ : رفع الوعى لدى المنتفعين واكتسابهم للمهارات الضرورية اللازمة لتمكينهم من تحسين مستوى معيشتهم.	عدد المنتفعين المكتسبين للخبرات الحياتية التى تمكنهم من تحسين مستوى معيشتهم.

الملحق (٢)
ميزانية نشاط البرنامج القطرى

فئة البرنامج : التنمية
عنوان المشروع : تأمين سبل الحياة وخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة
رقم المشروع : نشاط فرعى ٣ للبرنامج القطرى (٢٠٠٧-٢٠١١) - منطقة بحيرة السد - أسوان
الدولة المتسلمة للمعونة : مصر
مدة المشروع : ٤ سنوات
عدد المنتفعين : ٣٠٠٠ أسرة توطين (١٥,٠٠٠ منتفع)

تكاليف التنفيذ المباشرة :

السلـــع	الكمية (طن متري)	متوسط التكلفة (لكل طن) (بالدولار الأمريكى)	الإجمالى (بالدولار الأمريكى)
دقيق القمح	٤,٩٢٨	٢٥٠	١,٢٣١,٨٧٥
عدس	٥٤٨	٤٥٠	٢٤٦,٣٧٥
زيت نباتى	٢٧٤	٩٥٠	٣١٢,٠٧٥
سكر	٢١٩	٢٧٥	٦٠,٢٢٥
ملح	٥٥	٨٠	٤,٣٨٠
إجمالى السلع	٦,٠٢٤		١,٨٥٤,٩٣٠
الانتقال الخارجى		١٢٨	٧٧٧,٨٨٨
إجمالى تكاليف التنفيذ المباشرة		٦,١	٣٧,٠٧١
تكاليف الدعم المباشر		٢٧	١٦٤,٠٨٦
تكاليف الدعم غير المباشر (٧٪)			١٩٨,٣٧٨
إجمالى تكاليف برنامج الأغذية العالمى			٣,٠٣٢,٣٥٣
تكاليف الحكومة المصرية (بالدولار الأمريكى)			
مصاريف إدارية			٥٣٧,٢٤٠
دعم أنشطة التنمية			٥,٦٢٣,٩٠٠
انتقالات محلية، تكاليف التخزين والتداول			٢٦٣,٦٢٠
تكاليف تدريب العاملين والمتابعة والتقييم			٢١٠,٨٩٦
أدوات ومعدات			١٢٠,٢١٠
إجمالى تكاليف الحكومة المصرية (بالدولار الأمريكى)			٦,٧٤٥,٨٦٦
إجمالى تكاليف المشروع			٩,٧٧٨,٢١٩

الدولار الأمريكى = ٥,٦٩ جنيه مصرى

الملحق (٣)

خطة العمليات السنوية

يتم إعداد خطة العمليات السنوية بناءً على النتائج المتوقعة والاستراتيجيات والميزانيات والشركاء المنفذين الذين تم تحديدهم فى خطة عمل البرنامج القطرى التى تعكس الإنجازات والدروس المستفادة من العام السابق. كما تقوم خطة العمليات بتحديد المداخلات المتعلقة بالنتائج والمخرجات و/أو الشركاء المنفذين (داخل إطار المشروعات).

يجب أن تعكس المراجعة السنوية للبرنامج كافة بنود خطة العمل السنوية التى يجب ربطها بخطة المتابعة والتقييم المدرجة فى خطة عمليات البرنامج القطرى حيث تعتبر تلك الخطة هى حجر الأساس التى يبنى عليها تقارير تقدم سير العمل.

١- ما هى خطة العمليات السنوية؟

تعكس خطة العمليات السنوية التخطيط التفصيلى للأنشطة وتحدد ما سيتم إنجازه خلال هذه السنة لتحقيق نتيجة أو مجموعة من النتائج التى تم تحديدها فى خطة عمل البرنامج القطرى، وتتضمن خطة العمليات السنوية ما يلى:

النتائج المتوقعة .

الأنشطة التى سيتم تنفيذها لتحقيق النتائج المتوقعة .

الإطار الزمنى لتنفيذ الأنشطة المخططة .

الجهات المسئولة عن تنفيذ الأنشطة .

المدخلات المتعلقة بكل نشاط .

يجب أن يؤدى اكتمال تنفيذ الأنشطة بمرور الوقت إلى تحقيق مخرجات البرنامج القطرى، مما يسهم بدوره فى تحقيق نتائج خطة العمليات للبرنامج القطرى. وتحتوى خطة العمليات على الأساسيات التى تتطلبها المدخلات (الأموال النقدية، الإمدادات، العقود، السفر والموظفين)، كما تحتوى على أوجه صرف الأموال لتنفيذ الأنشطة المخططة.

٢- من القائم على إعداد خطة العمليات السنوية ؟

يقوم كل من المكتب القطرى والشريك المنفذ (الحكومة أو غيرها) بالمشاركة لإعداد خطة العمليات السنوية ويكون ذلك عادة فى بداية أنشطة المشروع أو بعد مراجعة البرنامج السنوى للعام السابق. كما يتم إعداد خطة عمليات تفصيلية سنويًا بناء على التوصيات والمناقشات التى تتم أثناء مراجعة البرنامج وبمجرد موافقة الشركاء على خطة العمليات المقترحة يتم التصديق عليها والانتهاء منها.

٣- كيف يتم إعداد خطة العمليات السنوية ؟

تتضمن خطة العمليات السنوية ما يلى:

(أ) **صفحة الغلاف :** وهى تشير إلى نتائج إطار عمل مساعدات التنمية المقدمة من الأمم المتحدة، ونتائج البرنامج القطرى، ومخرجات البرنامج القطرى، كما يتضمن الجزء السردى، وجدول يتضمن اسم المشروع والميزانية المدرجة، وجدول بالميزانية التقديرية. جميع هذه البنود ثابتة باستثناء بند تحديث الموارد (إذ الزم الأمر)، ومدة عمل المشروع. يقوم كل من الشريك المنفذ والوكالة بتوقيع صفحة الغلاف.

(ب) تتم صياغة خطة العمل السنوية فى شكل جدول يشتمل على ما يلى:

• النتائج المتوقعة للبرنامج القطرى: حيث من المتوقع أن يساهم المشروع بتلك النتائج كما ورد بخطة عمليات البرنامج القطرى.

• يجب إدراج كل الأنشطة ذات الصلة المتعلقة بكل مخرج من مخرجات البرنامج القطرى (سواء كانت ممولة أو غير ممولة) بما يشمل أنشطة المتابعة والتقييم، متضمنة عمليات التقييم والمتابعة الميدانية وزيارات وحدة الدعم الفنى، وعمليات المراجعة الحسابية. بالإضافة إلى وسائل المتابعة الأخرى المرفقة.

فى حالة وجود أكثر من شريك منفذ مسئول عن النشاط، يتم إدراجهم بالقائمة مع ما يقابلها من المدخلات/ بند الميزانية وقيمتها وتوقيع خطة العمليات السنوية.

• **توافر العناصر التالية لكل نشاط:**

- الإطار الزمنى

- الجهة المسئولة عن التنفيذ .

- مصدر التمويل .

- وصف الميزانية .

- قيمة الميزانية .

البند (٣)

تامين سبل العيش وخلق اصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بمنطقة بحيرة السد - أسوان

خطة العمليات السنوية

البلد: مصر

نتيجة (٢) لمساعدات التنمية المقدمة من الأمم المتحدة :

بحلول عام ٢٠١١، يتم خفض نسبة البطالة ونقص العمالة والقضاء على العمالة السيئة للأطفال.

نتيجة (٣) لمساعدات التنمية المقدمة من الأمم المتحدة :

بحلول عام ٢٠١١، يتم تقليل التفاوت القائم في مجال التنمية البشرية الإقليمية، متضمناً تضييق الفجوة بين الجنسين وتحسين خدمات الحفاظ على البيئة.

النتائج المتوقعة للبرنامج القطرى:

زيادة مستويات الدخل للمجتمعات الريفية التي تعاني من الفقر وانعدام الأمن الغذائى وذلك من على خلق أصول مادية وبشرية واجتماعية من خلال الزراعة وتربية الحيوان والأنشطة المعاونة الأخرى.

المخرجات المتوقعة :

مخرج ١ : تمكين المجتمعات الهامشة .

مخرج ٢ : خلق الأصول المادية .

مخرج ٣ : اكتساب المنتفعين المهارات والمعلومات اللازمة لزيادة الدخل من النشاط الزراعى وتربية الحيوان والخدمات المعاونة .

مخرج٤ : رفع الوعى لدى المنتفعين واكتسابهم للمهارات الضرورية اللازمة لتمكينهم من تحسين مستوى معيشتهم .

الشريك المنفذ : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .

الشركاء الآخرين : محافظة أسوان .

يعرض المشروع أفضل الممارسات لزيادة دخل الأسر الهامشة من خلال أنشطة الزراعة ، تربية الحيوان والخدمات المعاونة الأخرى. ينفذ المشروع بالتعاون بين كل من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ومحافظة أسوان وكذلك المؤسسات المجتمعية المحلية. ويقدم المشروع المساعدات لعدد (١٢٥٠ - ٣٠٠٠) أسرة فقيرة على مدى أربع سنوات. ويتضمن المشروع أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب لإنشاء قرية جديدة بأبى سمبل : توسيع وعد قريتين: التدريب على الزراعة وتربية الحيوان؛ تحسين الخدمات الإرشادية؛ بناء قدرات موظفى الإرشاد؛ إنشاء المزارع الإرشادية والمشاتل وصناديق الثروة الحيوانية ومراكز التسويق. تم تصميم هذا المشروع بعد إجراء المشاورات اللازمة مع المجتمعات المحلية المنتفعة فى محافظة أسوان. وفى إطار عمل المشروع المتفق عليه، يتم إدراج بعض الأنشطة تفصيلياً بخطة العمليات التى يقوم بوضعها قادة المجتمعات المحلية وتستعرضها اللجنة الإشرافية على مستوى المحافظات.

مدة البرنامج : ٢٠٠٧-٢٠١٠

البند (٣) للبرنامج : إنشاء الأصول الثابتة

عنوان المشروع : تأمين سبل العيش وخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بمنطقة بحيرة السد - أسوان

رمز الميزانية : ــــــ

المدة الزمنية : أربع سنوات

الميزانية التقديرية السنوية : ــــــــــ

الموارد الموزعة : ــــــــــ

حكومية : ــــــــــ

اعتيادية : ــــــــــ

أخــرى : ــــــــــ

جهة مانحة : ــــــــــ

جهة مانحة : ــــــــــ

جهة مانحة : ــــــــــ

ميزانية غير محولة : ــــــــــ

وافق عليه (الشــريك المنفــذ) : ــــــــــ

وافق عليه (برنامج الأغذية العالمى) : ــــــــــ

خطة العمل السنوية لعام ٢٠٠٧

المخرجات المتوقعة لأنشطة البرنامج القطرى والمؤشرات والأهداف السنوية	الأنشطة المخططة قائمة بجميع الأنشطة التى تنفذ خلال السنة متضمنة أعمال المتابعة والتقييم	الإطار الزمنى				الجهة المسئولة	الميزانية المقررة		
		الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع		مصدر التمويل	وصف الميزانية	بالدولار
مخرج ١: تمكين المجتمعات الهاشة . مؤشر ١-١: عدد المجموعات القائمة على عمل خطط عمليات أنشطة المشروع . مؤشر ١-٢: عدد المؤسسات المجتمعية المحلية المتلقية لأنشطة بناء القدرات .	إعداد خطط العمليات الخاصة بأنشطة تنمية المجتمع بالمشاركة وفقًا لملخص أنشطة البرنامج القطرى والنتائج الناجمة عن هذه الأنشطة حتى الآن .			X		- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - جمعيات تنمية المجتمع			
	تعبئة المجتمعات وإعداد قائمة بأسماء المنتفعين وإصدار البطاقات التموينية لهم .	X	X			- جمعيات تنمية المجتمع - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى			
	عقد اجتماعات ربع سنوية للجنة الفنية لمتابعة سير العمل .	X	X	X	X	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - برنامج الأغذية العالمى			
	تنفيذ الأنشطة المتخصصة مثل زيارة مواقع عمل المشروع وإدارة ورش العمل وعقد الاجتماعات مع الجهات المانحة .	X	X	X	X	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - برنامج الأغذية العالمى			

المخرجات المتوقعة لأنشطة البرنامج القطرى والمؤشرات والأهداف السنوية	الأنشطة المخططة قائمة بجميع الأنشطة التى تنفذ خلال السنة متضمنة أعمال المتابعة والتقييم	الإطار الزمنى				الجهة المسئولة	الميزانية المقررة		
		الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع		مصدر التمويل	وصف الميزانية	بالدولار
مؤشر ١-٣: عدد أعضاء السلطات المحلية وموظفى المشروع بالحكومة الذين تم تدريبهم على أنشطة تنمية المجتمع بالمشاركة . مؤشر ١-٤: عدد المؤسسات المجتمعية المحلية المتلقية لبرامج التدريب .	الإعداد لعمل دورات تدريبية لموظفى المشروع والسلطات المحلية فى مجالات القيادة والاتصالات ومفهوم التنمية بالمشاركة والتخطيط ... إلخ .			X	X	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - السلطات المحلية - برنامج الأغذية العالمى			
	الإعداد لعمل دورات تدريبية للمؤسسات المجتمعية المحلية فى مجالات القيادة والاتصالات ومفهوم التنمية بالمشاركة والمحاسبة وإدارة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات .. إلخ .	X	X	X	X				
مخرج ٢: خلق الأصول المادية . مؤشر ٢-١: ٤٠٠ أسرة إضافية مستفيدة من إنشاء المساكن الجديدة فى منطقة بحيرة السد . مؤشر ٢-٢: عدد المجتمعات المستفيدة من إنشاء الأصول المادية الزراعية .	إنشاء قرية نموذجية جديدة بأبى سمبل على مساحة ١٠٠٠ فدان وبعدد ٢٠٠ منزل وبنظام رى مستقر على مدار العام، التوسع فى قرى بشاير الخير وكلابشة وتوماس بحيث تتسع لعدد ٢٠٠ منتفع لكل قرية .				X	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - برنامج الأغذية العالمى			
	إنشاء المزارع الإرشادية والمشاتل الزراعية لتكون بمثابة "مراكز للتميز" بالمنطقة .				X	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - برنامج الأغذية العالمى			
	إنشاء صندوق للثروة الحيوانية لتحسين وتنوع الإنتاج .			X		- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى			

المخرجات المتوقعة لأنشطة البرنامج القطرى والمؤشرات والأهداف السنوية	الأنشطة المخططة قائمة بجميع الأنشطة التى تنفذ خلال السنة متضمنة أعمال المتابعة والتقييم	الإطار الزمنى				الجهة المسئولة	الميزانية المقررة		
		الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع		مصدر التمويل	وصف الميزانية	بالدولار
	إنشاء مراكز تسويق تجريبية لإمداد المزارعين بآليات التسويق وتوفير دورات تدريبية فى مجالات الفرز والتعبئة والتسويق والخدمات اللازمة لربط المزارعين بالأسواق المتاحة .		X	X	X	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - الجمعيات التعاونية الزراعة/المحافظة - برنامج الأغذية العالمى			
مخرج ٣: حصول المنتفعين على المهارات والمعلومات اللازمة لزيادة الدخل من النشاط الزراعى وتربية الحيوان والخدمات المعاونة .	تحسين مهارات خبراء الإرشاد الزراعى من خلال تزويدهم بالتدريب النظرى والعملى .			X	X	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - الجهات المانحة الأخرى التابعة للأمم المتحدة			
	تنظيم زيارات تبادل الخبرات تحت ما يعرف بنشاط "من مزرعة إلى مزرعة" لتحسين مهارات المنتفعين واطلاعهم على أحدث التقنيات الفنية .	X	X	X	X	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى الجمعيات التعاونية الزراعية			
مؤشر ٣-١: نسبة المجتمعات المتوفر لديها الخدمات الإرشادية المتطورة .	الاستعانة بخبراء إرشاد زراعى مؤهلين لخدمة المنتفعين لزيادة الدخل من خلال أنشطة الزراعة وتربية الحيوان .			X	X	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - برنامج الأغذية العالمى - الجهات المانحة الأخرى التابعة للأمم المتحدة			

المخرجات المتوقعة لأنشطة البرنامج القطرى والمؤشرات والأهداف السنوية	الأنشطة المخططة قائمة بجميع الأنشطة التى تنفذ خلال السنة متضمنة أعمال المتابعة والتقييم	الإطار الزمنى				الجهة المسئولة	الميزانية المقررة		
		الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع		مصدر التمويل	وصف الميزانية	بالدولار
مؤشر ٣-٢: عدد السيدات المنتفعات اللاتى تلقين التدريب فى مجالات الزراعة. تربية الحيوان والأنشطة المعاونة الأخرى . مؤشر ٣-٣: عدد المنتفعين الحاصلين على قروض صغيرة لتنفيذ المشروعات الصغيرة ذات العائد فى مجالات الزراعة ومعالجة النفايات وتربية الحيوان والخدمات المعاونة الأخرى .	تدريب المنتفعات الفقراء على أفضل وسائل القطف ومعاملات ما بعد الحصاد وتغذية الحيوان والخدمات المعاونة الأخرى .			X	X	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - برنامج الأغذية العالمى - الجهات المانحة الأخرى التابعة للأمم المتحدة			
	توفير فرص للحصول على قروض صغيرة للمنتفعين .	X	X	X	X	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - مؤسسات القروض الصغيرة جمعيات تنمية المجتمع			
مخرج ٤: عدد المنتفعين المكتسبين للخبرات الحياتية التى تمكنهم من تحسين مستوى معيشتهم .	توفير التدريب على المهارات الحياتية اللازمة مثل محو الأمية والأمية الرقمية وطرق الاتصال .. إلخ .	X	X	X	X	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - هيئة محو الأمية للكبار			
	تنظيم حملات توعية صحية وغذائية .	X	X	X	X	- المعهد القومى للتغذية - برنامج الأغذية العالمى - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى			
الإجمالى									

خطة العمل السنوية

مكون البرنامج القطرى : _____

الشريك المنفـــــذ : _____

السنة : _____

المخرجات المتوقعة لأنشطة البرنامج القطرى والمؤشرات والأهداف السنوية	الأنشطة المخططة قائمة بجميع الأنشطة التى تنفذ خلال السنة متضمنة أعمال المتابعة والتقييم	النفقات قائمة بالنفقات الفعلية للأنشطة المنفذة	النتائج النتائج الناجمة عن كل نشاط	تقدم سير العمل لتحقيق النتائج المتوقعة
مخرج ١: مؤشر ١-١ (الهدف المتوقع تحقيقه خلال العام): مؤشر ١-٢ (الهدف المتوقع تحقيقه خلال العام): مؤشر ١-٣ (الهدف المتوقع تحقيقه خلال العام):				
مخرج ٢: مؤشر ٢-١ (الهدف المتوقع تحقيقه خلال العام) :				

قـــرار وزير الخارجية

رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩

وزير الخارجية

بعد الاطـلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٢٨٧) الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٤ بشأن الموافقة على عقد الاتفاق التنفيذى الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمى لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بمنطقة بحيرة السد - محافظة أسوان ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٩ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة :

ينشر فى الجريدة الرسمية عقد الاتفاق التنفيذى الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمى لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بمنطقة بحيرة السد - محافظة أسوان .

ويعمل بهذا العقد اعتباراً من ٢٠٠٧/٦/١٠

صدر بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٩

وزير الخارجية

أحمد أبو الغيط